حوليات الجامعة التونسية

العدد الثامن عشر

1980

تونس

حوليات الجامعة التونسية

مجلة للبحث العلمي
تصدرها كلية الآداب والعلوم الانسانية

المدير : الشاذلي بويحيى
رئيس التحرير : المنجي الشملي

هيئة التحرير :

الشاذلي بويحيى ، المنجي الشملي ، عبد القادر المهيري ، الحبيب الشاوش ، رشاد الحمزاوي ، المنصف الشنوفي ، محمد اليعلاوي

الاشتراك :

- تونس وبلاد المغرب العربي وفرنسا ..... 1د،000
- غير البلاد المذكورة ..... 1د،200
- ثمن العدد الواحد ..... 1د،000

المراسلات المتصلة بالتحرير تكون بالعنوان التالي :

مدير حوليات الجامعة التونسية
كلية الآداب والعلوم الانسانية ـ 94 شارع 9 افريل 1938 ـ تونس

الطلبيات والاشتراكات ومطالب المبادلات تكون بالعنوان التالي :

مصلحة النشر والمبادلات
كلية الآداب والعلوم الانسانية ـ 94 شارع 9 افريل 1938 ـ تونس

لا تلتزم المجلة بما ينشر فيها من آراء ، ويتحمل كل كاتب مسؤولية ما ينشره فيها

الفصول المخطوطة لا ترجع الى اصحابها نشرت ام لم تنشر

جميع الحقوق محفوظة

المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

الفهرس

الصفحة

الحبيب الفقي : حول موقف ابن رشد من علم الكلام والتاويل 7

راضي دغفوس : ابن الديبع مؤرخ اليمن وزبيد (944 ـ 537 866 ـ 1461) حياته ومؤلفاته وتحقيق خاتمة كتابه 31

توفيق بن عامر : الصوفية والعقيدة 75

محمد بن عبد الجليل : اعتقادات المعتزلة والقدرية والصفاتية والحشوية وفرقها من كتاب : « الكشف والبيان » 89

منذر البكر : « ملوك سبا وزذوريدان وحضرموت ويمنت » 215

هاينس غروتسفلد/ تعريب عبد الجبار بن غربية : خواطر هيكلية في كتاب سيبويه 257

عبد الواحد ذنون طه : استيطان القبائل البربرية في شمال افريقيا قبل الاسلام 283

توفيق بن عامر : مراجعة فهارس الامتاع والمؤانسة 305

تقديم الكتب

1 ـ « **المحمدون من الشعراء ، للقفطي في طبعة ثالثة** » ، (الشاذلي بويحي).

2 ـ « **الاسد والغواص** » ، تحقيق الدكتور رضوان السيد : (صالح البكاري) .

خواطر هيكليـة في كتاب سيبويـه
و (كتب) من جـاء بعده من النحـاة

بقلم الاستاذ « هاينس غروتسفلد »
تعريب عبد الجبار بن غريبـة (1)

نُشِرت سنة 1976 مجموعة من المقالات في مجلـد ضخم بعنوان : « تاريخ التفـكير اللغوي والألسنية المعاصرة » . (*1) . واشتمل هذا المجلد على مقالات لخمسة وثلاثين باحثا من أمريـكا وأوروبا مساهمة منهم في النقاش الذي أثاره إمام الألسنية الهيـكلية « نوم تشـومسكـي » Noam Chomsky . ذلك أن تشـومسـكي كـان في كتـابـه « الألسنية الديـكـارتيـة » (1966) La linguistique cartésienne قـد تنـاول بالبحـث نظـريات مـفـكّري

---

(1) كان المستشرق Heinz Grotzfeld (من جامعة Münster بألمانيا الغربية) قد ألقى محاضرة باللغة الفرنسية أمام طلبة معهد بورقيبة للغات الحية بتونس ، تحت عنوان
Pensées structuralistes dans le kitab de Sibawayhi et chez ses successeurs
وذلك يـوم 23 مارس 1978 .

(*1) صدر هذا الكتاب تحت عنوان
Hermann Parret (Ed.) : « History of linguistic thought and Contemporary linguistics. Berlin - New York. 1976. (Walter de Gruyter).

القرن السابع عشر في اللغة ، ووجد فيها من الشبه بنظريته ما جعله يعتبرهم روّادًا . ورأى في كتاب « النحو العام والمنطقي » (1660) La grammaire générale et raisonnée de Port-Royal بصفة خاصة النموذج الاول للنحو التحويلي.

ولقد بيّن هؤلاء الباحثون ، الذين شاركوا في المجلّد المذكور بمقالاتهم ، أن تشُومسكي لم يَرَ إلا مرحلة واحدة من سلسلة النظريات اللغوية التي ظهرت منذ العصور القديمة والقرون الوسطى حتّى نشأة فلسفة اللغة في القرن التاسع عشر . ولاحظوا كذلك ضرورة تعديل التأويل الذي قدّمه تشومسكي لاراء هؤلاء الرّواد بخصوص جزئيات متعدّدة ، وبصفة خاصة في نقطة أساسية : وهي أن تسمية « ديكارتي» (Cartésian) لا تناسب الأحداثَ التاريخية كلّ المناسبة .

إلا أنهم جميعا متفقون على أننا قد نجد أفكارًا ، سُبِق إليها تشومسكي ، في مؤلفات الفلاسفة النحاة الذين عاشوا في القرون الوسطى وفي عصر الفلسفة الانسانية وعصر الفلسفة العقلانية . وكلهم متفقون أيضا على أن تشومسكي ، بكتابه ذاك ، قد أثار الاهتمام بالتاريخ للفكر اللغوي .

أما الأمر الذي أثار استغرابي وخيّب ظني في الان نفسه ، فهو أنني لم أعثر على مقال واحد يعرّف الألسنيين ومؤرخي الفلسفة ، الذين يهمّهم أمر هذا المجلّد ، بآراء النحاة العرب في اللّغة ، من وجهة نظر ألسنية .

وإنه لممّا يزيد في خطر هذه الثغرة ، أننا نجد مقالين طويلين عن فلسفة اللغة والنحو عند الهنود القدامى (*2) .

(*2) المقال الأول بعنوان : فلسفة اللغة في السنسكريتية « ص ص 102–136 من المجلد المذكور . JF. STAAL : SANSKRIT Philosophy of language
والمقال الثاني بعنوان : « بعض خصائص التفريعات [التي وضعها] پانيني »
George Cordona : Some Features of Paninian derivations. PP 132-158

ولتفهموني جيّدا : فأنا لا أعني أن إدراج هذين المقالين ضمن المجلد المذكور كان عن خطإ ، وإنما أرى ، على العكس من ذلك ، أنه عمل له من المبرّرات المعقولة ما يدعّمه ، وأن نفس تلك المبرّرات تحتّم على الباحثين أن يأخذوا آراء النحاة العرب في اللغة بعين الاعتبار .

ليس من العسير أن نفهم الاسباب التي جعلت الألسنيين يقفون أول ما يقفون على « بانيني » . فهم يعرفونه . ولا ننسى أن الألسنية ظلت طيلة قرن كامل مرتبطة ارتباطا وثيقا بدراسة اللغة السنسكريتية في جامعات أوروبا ، وأنّه لا يزال يوجد ، بفضل هذا الارتباط ، من علماء اللسان من يعرف اللغة السنسكريتية وفلسفتها ونحوها معرفة جيّدة ، ومن المقارنين من له اطلاع على ما يجدّ في الألسنية العامّة التي لم تتخلّص من هذه التبعية إلا منذ خمسة عشر عاما .

أما المستعربون ، فلم يكن لهم أي اتّصال وثيق بالألسنية العامة ، بل إنهم لم ينجحوا في لفت اهتمام الألسنيين الى النحو العربي ، أو قل بتعبير أدقّ : إنهم لم يجتهدوا في ذلك . وينبغي علينا أن نلقي نظرة ، ولو سريعة ، على تاريخ الدراسات العربية وظروف تعليم هذه اللغة ، حتى نفهم ضعف الاهتمام بالنحو العربي . فالأروبي الذي يأخذ في تعلّم العربيّة ، إنما يفعل ذلك في نطاق الدروس الجامعيّة ، هذه الدروس التي تُدرّس فيها اللغة العربية بنفس المناهج التي تُدَرّس بها اللغات الأجنبية الأخرى ، وباستعمال المصطلحات النحوية المتداولة في تعليم تلك اللغات . فأقسام النحو ، وخاصة كل ما تعلق بالتركيب ، والطريقة التي تُحلّلُ بها الأحداث اللغوية وتُقدّم بها ، لا تختلف في شيء عمّا يعرفه طالب السنة الأولى الذي يدرس اللغة اللاتينية أو الانكليزية أو الاسبانية أو غيرها .

كل هذه الادوات النحوية مقتبسة ، في نهاية الأمر ، من النحو القديم ، من النحو الإغريقي اللاتيني الذي تطوّر عبر القرون وحقّق تقدّما كبيرا في القرنين السادس عشر والسابع عشر تحت تأثير الفلسفة العقلانية .

وكثيرا ما عيب على الذين يدرسون اللغات ويحلّلونها على طريقة النحو اللاتيني رفعهم هيكل اللغة اللاتينية الى درجة اعتباره هيكلا للّغة عامّة ، كما عيبت عليهم محاولتهم إخضاع كل اللغات قسرا لهذا النظام ولا يزال الناس في ألمانيا يميلون الى ذكر « فراش بروكيست » (2) كلما جرى ذكر النحو اللاتيني .

هذا المأخذ فيه ما فيه من الوجاهة (*2 مكرر) ، وإن كنّا لا نسمح لأنفسنا بإنكار الخدمات التي قدّمتها ولا تزال تقدّمها مناهج نحونا هذا . ولعل سطوة هذا النحو يتجلى مداها أكثر عندما نقابل التحليل اللغوي « على الطريقة اللاتينية » (à la latine) بمناهج التحليل اللغوي الأخرى .

إن طالب العربية يشعر بالضياع أمام تفكير النحاة العرب عندما ينظر للمرة الأولى في مناهج تحليلهم للّغة ، وذلك سواء من خلال مقالة في النحو أو تفسير للقرآن أو شرح لشعر شاعر قديم ؛ ولقد دأب أبناء الجيل

---

(2) فراش بروكيست «le lit de Procruste» أو بروكريست Procruste. وبروكيست قاطع طريق في الميثولوجيا الاغريقية . كان يمدد ضحاياه على فراش حديدي ثم يقطع من الأعضاء ما فضل على حجم الفراش من جهة الطول أو العرض . أما اذا كان جسم الضحية أصغر من مساحة الفراش ، فانه كان يمدد الأعضاء حتى تغطي كل سطح الفراش . وتستعمل عبارة « فراش بروكيست » استعمالا مجازيا فتعني التشويه الذي قد تلحقه بأثر فني أو أدبي ما ، كما تطلق على الترجمة المشوهة للنص الأصلي ، وهي تعني ، في سياق هذه المحاضرة محاولة إخضاع اللغات الأخرى لنحو اللغة اللاتينية قسرا ، وإن أدى ذلك الى تشويه اللغة المدروسة . انظر في هذا الشأن :
Grand dictionnaire universel du XIXe siècle T. XIII, colonnes 2 et 3, P. 212.

(*2 مكرر) مثال مفيد يمدنا به الفيلسوف الاسباني Pedro de Alcala في كتابه :
« اليسير الى معرفة اللغة العربية »
« Arte para ligeramente Saber la lengua arabiga » (Grenade 1503)
في هذا الكتاب يسقط Pedro de Alcala صيغ التأنيث من جدول تصريف الفعل العربي ، متأثرا في ذلك بالنحو اللاتيني حيث لا توجد صيغ خاصة بالمؤنث في تصريف الفعل . كذلك يحاول ، انطلاقا من وجود ستة أحكام إعرابية للاسم في اللغة اللاتينية أن يخضع الاسم في العربية لنفس تلك الأقسام أو الأحكام ، فيحصل على : المبتدأ ، والمضاف ، والمجرور ، والمفعول ، والمنادى ، والظرف .

الذي انتمي إليه على تعويد أنفسهم ، منذ وقت مبكّر ، على أهمّ عناصر منهج العرب النحوي ، مستعينين في ذلك بالأَجْرُومِيَّةِ . ولا حاجة بنا الى التنبيه إلى أن استعمال الشروح كان مستحيلا بالنسبة إلينا بدون ذلك القدر الأدنى .

أما المستعربون ، فلقد اكتفوا في أغلب الحالات بهذا القدر الأدنى ، اعتقادًا منهم ان تلك المعارف شرٌّ لا بدّ منه ، ولم يتخلّوْا عن اقتناعهم ، أو قل عن شعورهم بأن تحليل اللغة « على الطريقة اللاتينية » هو التحليل الوحيد الممكن . ولذلك نادرًا ما اعتبروا ، خلال السنوات المائة الاخيرة ، مناهج النحاة العرب جديرة بالبحث العميق .

ولا غرابة في ذلك ، فهناك من الاثار الأدبية ما هو حريّ باستهواء الدارسين أكثر من الدراسات اللغوية ، أضف الى ذلك المنطق الشكلي الذي كان النحاة يلجؤون إليه لتفسير بعض الظواهر اللغوية التي يمكن تفسيرها في غير ما عناء ، باعتماد وسائل نحونا التقليدي أو أدوات علم اللغة التاريخي . ومن هنا كانت الأحكام التي صدرت عن بعض المستعربين ممّن سبروا أغوار مناهج العرب النحوية وتكشّفت لهم خفاياها ، أمرا له دلالتُه : إنها أحكام تتّسم بالحذر والنقد المتزايدين بخصوص مدى نجاعة تلك المناهج . ويكفي أن نذكر في هذا المجال المستعرب « فون غوتهولد فايل » (Von Gotthold Weil) الذي قال في مقدّمة تحقيقه لكتاب « الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين » (نشر بليدن سنة 1913) ما نصّه :

تبدو تعليلاتُ نحويّي البصرة وحججُهم لغير المتخصّص مفتعلة مصطنعة ، إلا أن نظامهم النحوي يشبه فهرسا محكم الترتيب يشتمل على كل الظواهر ، لم يسقط منها شيء . وصاحب الفهرس هو وحده الذي يعرف كيف يستخدمه وكيف يجد فيه ما يبحث عنه » . (المقدّمة . ص 24) .

وإننا نكون مخطئين إذا اعتبرنا أن الباحثين ، من أمثال « ڤايل » ، كانوا يريدون تقييم منهج النحاة العرب بالقياس الى شيء اخر غير المقدمات التي وضعها النحاة العرب أنفسهم ، بل إن هؤلاء الباحثين يصرّحون بوجوب الانطلاق من تلك المقدّمات حتى تتسنّى لنا متابعة تفكيرهم النحويّ وذاك ما كان بحقّ عائقا فكريا [في وجه الدارسين] .

لقد غاب مفهوم اللغة عن المستعربين وعن أغلب علماء اللغة طيلة القرن التاسع عشر ، وغابت عنهم نظريةُ اللغة التي تُعتَبر أساسَ النحو التقليدي والتي تُعَدّ قريبة جدّا ، في جوانبها الأساسية ، من نظرية العرب في اللغة . غاب عنهم كل ذلك ، وتبنّوْا ، تحت تأثير علم اللغة التاريخي والمقارن ، تَصَوُّرًا للّغة يختلف عن الذي كان لها طيلة القرون السابقة ، كما يختلف عن الذي كان للنحاة العرب .

وهكذا لم يكن المستعربون وفقهاء اللغة مهيئين لإدراك مقدّمات نَظرية العرب النحوية إدراكا مباشرا ، ولم يرَوْا موجبا لتعويد أنفسهم على نظرية ليس لها ما يدعّمها في ضوء علم اللغة التاريخي . (*3) وما دامت

(*3) إن نظرة سريعة على أعمال المستعربين الاوروبيين في ميدان النحو خلال القرن التاسع عشر تبين لنا بكل وضوح صحة ما ذهبنا اليه : فلقد تميزت بداية هذا القرن بظهور كتاب « النحو العربي» لسيلفاستردي ساسي «la grammaire arabe» de Sylvestre de Sacy سنة 1810 بباريس ؛ ولقد غلبت عليه روح نحو « يور رويال » ، كما كانت هذه الدراسة متأثرة بالدراسات النحوية القديمة التي كان العرب قد وضعوها . ولا يمكننا بحال من الاحوال ان نعتبر هذا الكتاب عملا تأليفيا . ويتعرض فيه صاحبه للنحو في موضعين : في الكتاب الثالث تحت عنوان : « في النحو » (De la syntaxe) ، وثانية في الكتاب الرابع تحت عنوان : « في النحو حسب نظام النحاة العرب » De la syntaxe suivant le système des grammairiens arabes. ولقد أولى في كل ذلك دراسة النحاة العرب أهمية بالغة ، وتجلى ذلك أكثر في الكتاب الذي نشره سنة 1829 بعنوان : « مختارات في النحو » Anthologie grammaticale ، وفي التحقيق الذي نشره سنة 1833 لألفية ابن مالك . ثم سار تلامذته ، الذين كانوا تواردوا عليه من جميع أنحاء أوروبا على نفس المنهج الذي كان رسمه أستاذهم . واهتم المستعربون ، من ناحية بمصادر العلوم النحوية وأنجزوا أعمالا تمهيدية قدموا فيها تحقيقات لغوية لأهم النصوص : فنشرت ألفية ابن مالك سنة 1851 ، ونشرت ترجمتها الى الألمانية بعد سنة 1852 ، نشرهما المستشرق الألماني DIETERICI كذلك نشر النرويجي BROCH سنة 1876 المفصل «للزمخشري» . أما

اللغة كائنا عضويا متطورا أو متغيرا على الدوام ، فلقد تركّز اهتمام الباحثين على المشاكل التاريخية (الدياكرونية) وتحملوا كل الصعوبات في سعيهم وراء ضبط دقيق للخطوط التي ترسم تطوّر بعض الصيغ المثبتة في النصوص القديمة الى الصيغ الراهنة ، أو تفرّع بعض الصيغ المُثْبَتَة في مختلف العصور عن صيغ وقع إحياؤها .

ولعل مفهوم اللغة عند العرب ، بافتقاره الى البُعْد الزماني ، بدا كأنه لا يتوافق وطبيعة اللغة نفسها . فلا عجب أن لا يولي المستعربون الذين

شرح ابن يعيش لكتاب المفصل فنشره الألماني JAHN بين سنتي 1882 و 1886 . وسينشر الفرنسي HARTWIG DERENBOURG كتاب سيبويه في ما بين سنة 1881 وسنة 1889، ثم يترجمه المستشرق الألماني JAHN في ما بين سنتي 1894 و1900 إلى الألمانية، وينشره مع نبذ من شرح السيرافي .

ونلاحظ من ناحية أخرى ظهور اتجاه يريد أصحابه الوصول الى تحليل للغة العربية مستقل عن النظام الذي كان النحاةو صفوه : ففي ما بين سنتي 1831 و 1833 نشر كتاب بعنوان : « نحو اللغة العربية النقدي » Grammatica critica linguae arabicae ، ألفه الألماني Heinrich EWALD وحاول فيه أن يفرع ظواهر اللغة العربية عن قوانين عامة للغة ، وادرج جوانب من النحو المقارن في الوصف العلمي للغة العربية ونشرت سنة 1848 الطبعة اللاتينية لكتاب « النحو العربي » للألماني Carl Paul CASPARI : وهو محاولة تأليفية جمعت بين كتابي De SACY و EWALD إلا أنها بقيت هي الأخرى متأثرة إلى حد كبير بمفصل الزمخشري . ثم نشر نفس الكتاب في طبعة جديدة باللغة الالمانية سنة 1859 ، نشره CASPARI نفسه .

ويظهر سنة 1859 ثم سنة 1862 مجلدان نقل فيهما William WRIGHT كتاب CASPARI الى الانكليزية . أما الطبعة الثالثة لنحو WRIGHT فلقد حققها كل من الانكليزي Robertson SMITH والهولندي ، DE GOEJE وظهرت هذه الطبعة لأول مرة سنة1896 ، ثم نشرت ثانية سنة 1898 وظلت الى الآن الكتاب التعليمي الأكثر شهرةخارج البلدان اللاتينية .

ثم يظهر سنة 1896 كتاب للمستشرق الألماني Theodor Nöldecke تحت عنوان : «ملاحظات في نحواللغة العربية وصرفها (Zur Grammatik des Klassischen Arabishen) انطلق فيه صاحبه مباشرة من النصوص العربية ، ولم يعتمد أمثلة النحاة العرب ولا شواهدهم ، واضعا بذلك الأساس الأول لنحو تاريخي للغة العربية . وينشر الألماني H. RECKENDORF كتابا سنة 1898 بعنوان « قواعد النحو العربي وتطبيقها على النصوص الشعرية والنثرية قديماDie Syntaktischen Verhältnisse des Arabishenوهو كتاب قريب في روحه من كتاب NOLDECKE

أما نهاية القرن التاسع عشر ، فلقد تميزت بنوعين مختلفين من الاهتمامات المتعلقة بالنحو العربي : اختص النوع الأول منها بوصف العرب القدامىللغتهم ، أي بدراساتهم النحوية ومناهجهم في التحليل ؛ بينما تعلق النوع الثاني من الاهتمامات بالاحداث اللغوية ذاتها كما تبدو في المصادر ، وهي اهتمامات تحولت الى رغبة في معرفة الترتيب الزمني لتلك الأحداث ومعرفة تطور اللغة العربية . وكان لهذا النوع الأخير من الاهتمامات أن طغى على حساب النوع الأول .

نشأوا في ظل أفكار علم اللغة التاريخي ، مناهج سيبويه والزمخشري وافتراضاتهما اهتماما كبيرا .

لقد انتشرت ، في غضون السنوات العشرة الأخيرة وخارج أوساط المتخصّصين ، أفكارُ الألسنية الهيكلية (3) ونظريتُها اللغويةُ ومناهجُها في وصف اللغات . وتبيّن أن عدداً من مبادئها كان موجودا منذ القديم عند الفلاسفة وبين النحاة أيضا ؛ كما اتضح بصفة خاصة ان ملامح إحدى الفرضيات الأساسية عند أصحاب المدرسة اللغوية الجديدة كانت موجودة عند النحاة الفلاسفة الأقدمين . ونعني بذلك الفرضية القائلة بأن ما يبلغ أسماعنا (أو ما تراه عيوننا) من الظواهر اللغوية لا يعدو أن يكون مظاهر البنية السطحية (3) المتفرّعة عن البنية العميقة . وصارت مهمّة النحو ، بموجب ذلك ، متمثلة في وضع نظام من القواعد التي تمكننا من وصف كل الجمل النحوية (ولا شيء غيرها) وذلك انطلاقا من أبنية الجملة في مستوى الأبنية العميقة : أي بتطبيق القواعد التوليدية والتحويلية مرتبة ترتيبا معينا حسب مبادىء التفريعات ، للوصول الى الانجازات الملموسة والتي يمكن إدراكها في مستوى الأبنية السطحية .

وإني لواثق أن نحويّ البصرة لن يلحظ غرابة في كتاب تشومسكي : « الأبنية النحوية » (4) لو سنحت له الفرصة بالاطلاع عليه ، بل إنه

---

(3) استعملنا كلمة « هيكل » و « هيكلي » لترجمة (structuralisme) ولترجمة النسبة منها : (structuraliste, structural) ولترجمة كلمة (structure) في سياقات من نوع (la structure de la langue) . بينما استعملنا كلمة « بنية » ومشتقاتها لترجمة كلمة (structure) في سياقات من نوع la structure de la phrase ولترجمة النسبة منها : structurel = بينوي) .

(4) أصدر تشومسكي هذا الكتاب بالانكليزية سنة 1957 . ثم نشرت ترجمته الفرنسية سنة 1969 : Structures syntaxiques : traduction de Michel Brandeau Coll. « l'ordre philosophique. Ed. du Seuil. Paris 1969.

سيجد فيه حججا وطرقا في التفكير مألوفة ، ولن يعترض على القواعد التحويلية التي وردت فيه .

ولقد رأيت من المفيد أن أعود الى بعض مبادىء المنهج النحوي عند العرب لأنظر اليها من هذه الزاوية الجديدة ، وذلك للقرابة التي بدت لي بين الألسنية الهيكلية والنحو العربي .

كلنا يعلم أنه لم يكن من عادة النحاة العرب الأوائل إزعاج القارىء بتأملات أصولية فلسفية ، وأن أبحاثهم كانت عبارة عن كتب تعليمية تطبيقية غايتها التبسيط [والتيسير] . وانما نجد في شروح كتب القدامى وأبحاث المتأخرين ، وخاصة عند ابن جنيّ وأبي البركات الأنباري طريقة في التفكير ترجع في أساسها الى أئمة النحو العربي ؛ وهي لذلك تسمح لنا بمعرفة الأساس النظري لذلك النحو .

وعلى كل فنحن نحترس من افتراض ان النحاة العرب لم يفكروا قط في طبيعة الموضوع الذي يدرسه علم النحو ، وذلك رغم التزامهم الصمت . إذ لا شك أنهم فكروا فيه مستعينين بتكوينهم الفلسفي ، وأنهم تأثروا خاصة بمبدإ الثنائية باعتباره مبدأ للمعرفة استخدمه الفلاسفة في تقييم مفاهيم عديدة . ولقد مكنهم هذا المبدأ ، مطبّقا على الأحداث اللغوية ، من تفسير علاقات اللفظ (أي الصورة السمعية أو الصورة الصوتية) بالمعنى (*4) في غير ما عناء (أو بتعبير دي سوسير : علاقات الدّال بالمدلول) . كذلك مكنهم هذا المبدأ من الانتباه الى الاسباب التي تربط بين ظواهر لغوية متعدّدة ومتنوّعة ، تشترك في بعض الخصائص التي تجعل منها مجموعة واحدة ، وبين العامل الواحد الجامع بين تلك الظواهر المتعدّدة .

(*4) يذهب إخوان الصفاء مثلا الى أن المعنى روح اللفظ ، مشبهين الالفاظ بالأجساد . انظر كتاب « إخوان الصفاء » . المجلد الثالث . ص 109 . طبعة بيروت 1957 .

وفسر واكل ذلك بإرجاع تلك الظواهر إلى مبدإ واحد واعتبارها فروعا لذلك الأصل الواحد .

ولقد جعلهم تطبيق هذا المبدإ ينتهون إلى أن اللغة ذاتها نظام ثنائي ، نظام ذو وجهين : وجه خارجي هو من مجال « الظاهر » و « البارز » ؛ ووجه خفي ، هو من مجال « المبهم » و « المضمر » و « المستور » .

إنه لمن المتعذر أن نجد عند النحاة العرب تعريفا للّغة فيه إشارة الى هذه الثنائية التي كانت في اعتبارهم الطبيعة الحقيقية للّغة . بل إنه ليعسر أن نجد لديهم تعريفا عامّا لها . فهذا ابن جنيّ يعرّف اللغة في كتابه : « الخصائص » قائلا :

« **باب القول على اللغة وما هي : أما حدّها فأصوات يعبّر بها كل قوم من أغراضهم** »(5) وهو تعريف مقتضب ، إلا أنه على اقتضابه تضمّن ما هو أساسي : فاللغة « أصوات » أي صور سمعية يستعملها الناس (كل قوم) علامات للتعبير عن « أغراضهم » . أما طبيعة اللغة ، وعلاقة الأصوات بالأغراض ، والطريقة التي يعبّر بها الناس عن أغراضهم ، والطريقة التي تنتظم بها العلامات داخل النظام اللغوي ، كل ذلك لا يدخل في نطاق هذا التعريف . ومردّ ذلك أن عالم النحو لم يكن يهتمّ في تعريفه باللغة ، وإنما موضوع تعريفه الكلامُ وليس اللغة .

يقول أبو البركات الأنباري في كتابه : « أسرار العربية » معرّفا الكلام :

---

(5) كتاب « الخصائص » لابن جني . الطبعة الثانية . طبعة دار الكتب العربية . القاهرة 1952 انظر الجزء الأول . ص 33 .

« الكلام ما كان من الحروف د الاّ بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه » (6)

في هذا التعريف إشارة إلى أن اللغة أصوات مسموعة ، وإن استعمل صاحبه كلمة « حروف » (إذ الحروف ، في نهاية الأمر ، صور خطّية لِمَا يبلغ أسماعنا من أصوات) ؛ وفيه من التدقيق ما لم يتوفر في تعريف ابن جنيّ ، هذا التدقيق يظهر في ذكر ميزتين اثنتين تتصف بهما اللغة وهما : صفة « التركيب » Le caractère composé (structuré)

وصفة « النهائي » Le caractère du fini

والملاحظ أننا نجد في بعض التعريفات الأخرى كلمة « مفيد » مكان عبارة « يحسن السكوت عليه » وأصحاب تلك التعريفات يعطون لهذه الكلمة نفس المعنى الذي لتلك العبارة . ولا بدّ من الإشارة إلى أن بعض النحاة العرب لا يميزون بين « الكلام » و « الجملة » . يقول الزمخشري في تعريفه للكلام :

« والكلام هو المركب من كلمتين أُسْنِدَت إحداهما إلى الأخرى ، وذلك لا يتأتّى إلاّ في اسمين كقولك : « زَيْدٌ أَخُوكَ » و « بِشْر صاحِبُكَ » ، أو في فعل واسم نحو قولك : « ضُرِبَ زَيْدٌ » وانْطَلَقَ بَكْرٌ » . ويسمّى جملة » . (7)

ويؤاخذه ابن هشام على هذا الخلط في كتابه « مغني اللبيب » (8) ، ويستعمل كلمة « جملة » في معنى أقل عمومية من الذي في كتاب الزمخشري .

---

(6) انظر كتاب « أسرار العربية » . تحقيق الدكتور « سايبولد » (Seybold) . ليدن 1886 . ص 2 .

(7) أنظر كتاب « شرح المفصل » لابن يعيش . طبع إدارة الطباعة المنيرية . ج 1 . ص 18 أنظر كلام صاحب الكتاب في أول الفصل الذي عنوانه : « في معنى الكلمة والكلام » .

(8) انظر كتاب : « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » لابن هشام الأنصاري . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . مطبعة المدني . القاهرة (بدون تاريخ) ج 2 . ص 374 : الباب الثاني : « في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها » .

ويمكننا أن نؤكد ان النحاة العرب ، وإن هم ركّزوا مناقشاتهم في أصل اللغة على الحروف والكلمات ، فقد اعتبروا الجملة وحدة أساسية في اللغة . ولذلك كان النحاة الأوائل يفتتحون دراساتهم بالقسم النحوي (انظر كتاب سيبويه مثلا) . وليس هذا التوافق بين سيبويه والمدرسة الهيكلية التي تعتبر المستوى النحوي أول المستويات في دراسة اللغة ، توافقا شكليّا ، وإنما هو راجع الى تماثل تقييمهما للظواهر اللغوية ، إن لم نقل إنه راجع الى تطابق التقييمين .

ميزة أخرى من ميزات اللغة ألحّ عليها الهيكليون ولا يزالون يلحّون ، وهي ما يسمّونه « إبداعية اللغة » (La créativité du langage) : بمعنى أن من يتكلم لغة ما (هي لغته الأصلية) قادر على إنشاء عدد لا نهائي من الجمل التي لم يسمعها من قبل ، وقادر كذلك على فهمها . ولا تدّعي الألسنية الحديثة أنها أوّل من اهتدى إلى الكشف عن هذه القدرة التي يتمتع بها الانسان وهذه الامكانيات التي تتميز بها اللغة البشرية ، وإنما [كل ما في الأمر] أنها أكّدت من جديد على هذه القدرة ، خصوصا وأنها تميّز لغة البشر عن سائر الأنظمة العلامية الأخرى التي يشملها مصطلح « لغة » (Langage) .

إن العرب كانوا واعين كل الوعي بهذه الميزة ، وذلك ما نستنتجه من الاستدلال الذي يورده ابن مالك في سياق حديثه عن « دلالة الكلام » وقول البعض بأنها « وضعية » ، وقول البعض الاخر بأنها « عقلية » ، حيث يستند إلى صفة الإبداع في اللغة ليثبت أن التركيب ليس موضوعا ، بخلاف المفردات :

« وهذا ظاهر كلام ابن مالك ، حيث قال : إن دلالة الكلام عقلية لا وضعية ، واحتجّ له في كتاب الفيصل على المفصّل بوجهين :

أحدهما أن من لا يعرف من الكلام العربي إلا لفظين مفردين صالحين لإسناد أحدهما إلى الاخر فإنه لا يفتقر عند سماعهما مع الاسناد الى معرّف بمعنى الإسناد بل يدركه ضرورة . وثانيهما أنّ الدّال بالوضع لا بدّ من إحصائه ومنع الاستئناف فيه ، كما كان في المفردات والمركبات القائمة مقامها ، فلو كان الكلام دالاً بالوضع وجب ذلك فيه ، ولم يكن لنا أن نتكلم بكلام لم نُسبَق إليه ، كما لم نستعمل في المفردات إلا ما سبق استعماله وفي عدم ذلك برهان على أن الكلام ليس دالاّ بالوضع . انتهى .

وحكاه ابن اباز عن شيخه قال : « ولو كان حال الجمل كحال المفردات في الوضع لكان استعمال الجمل وفهمُ معانيها متوقفا على نقلها عن العرب ، كما كانت المفردات كذلك ، ولوجب على أهل اللغة أن يتتبّعوا الجمل ويودعوها كتبهم ، كما فعلوا ذلك بالمفردات ، ولأن المركبات دلالتها على معناها التركيبي بالعقل لا بالوضع ؛ فإن من عرف مسمّى « زيد » وعرف مسمّى « قائم » وسمع « زيد قائم » بإعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام ، وهو نسبة القيام الى زيد . » (9)

ويمكننا أن نستنتج من ناحية أخرى ، وانطلاقا من هذا الاستدلال ، أن بعض النحويين العرب كانوا يرون أن الأبنية النحوية أبنية فطرية . وهذه فرضية قال بها تشومسكي نفسه وتجرّأ على التصريح بها وإن أدخل عليها شيئا من التعديل ، قال بها بعد أن ظلت محظورة في العلوم طيلة قرنين .

(9) كتاب « المزهر في علوم اللغة وأنواعها » لعبد الرحمان جلال الدين السيوطي . طبعة القاهرة 1954 ج 1 . صص 43 – 44 .
Henri Fleish « Traité de philologie arabe ».
PP. 24-25 (publié sous la direction de l'Institut des Lettres Orientales de Beyrouth. Imprimerie Catholique. Beyrouth 1961.

أما الجمل التي كانت في اعتبار النحاة الموضوع الأوّليّ ، فلقد ذهب بعض المستعربين في الغرب إلى القول بأن النحاة العرب لم تكن لهم نظرية عامة في الجملة . ويكفي أن نذكر في هذا المجال ما جاء على لسان « هنري فلاش » في كتابه : « دراسة في فقه اللغة العربية » حيث يقول متحدثا عن النحاة العرب :

« لقد انطلقوا من الأحداث المشاهدة ، وبقوا في دراستهم في مستوى تلك الأحداث لم يتجاوزوه فظل عملهم سطحيا ، ومن ثمّ كان وجود ثغرة كبيرة في دراستهم أمرا له دلالته : ليس لهم نظرية عامة في الجملة .

وإن هم ميّزوا بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، فانهم لم يعرّفوا النوع الأول ولا الثاني انطلاقا من العنصرين المكوّنين لكل منهما : (ونعني) المسند إليه (Le sujet) والمسند (Le prédicat) . ويكون المسند إليه عادة في أول الجملة الاسمية فسمّوه « المبتدأ به » ؛ أما المسند إليه في الجملة الفعلية فهو الذي يقوم بالفعل ، ولذلك سمّوه « الفاعل » (L'agent) إن مفهوم المسند إليه بقي مجهولا لديهم . » (10)

هذا الحكم صحيح وخاطىء في الان نفسه : هو صحيح إذا ما نظرنا إلى الناحية التطبيقية في أعمال النحاة العرب ، وخاطىء اذا ما تحرّينا الحقيقة التاريخية . ذلك أن النحاة كانت لديهم ، في الواقع ، نظرية عامة في الجملة ، ويظهر ذلك أولا في تعريفهم للكلام تعريفا ، وإن تعلّق بالقيمة الدّلالية ، فإنه يمكّن من التمييز بين ما هو جمل وما ليس جملا في اللغة العربية ، ويظهر

(10) « دراسة في فقه اللغة العربية » لهنري فلاش .

كذلك في ما يقوله سيبويه في الباب الثالث من كتابه ، من أن الجملة ما تكوّن من مسند ومسند إليه . وما يورده سيبويه في هذا الباب من أمثلة يسمح لنا أن نفهم بعض ما بدا لنا غامضا من كلامه : فالجملة تتكوّن أساسا من عنصرين : أولهما المسند ، وثانيهما المسند إليه . (11) ولقد أساء الشراح ، من بعد ، فهم هذا النص ، فذهب السيرا في مثلا إلى ان المقصود بـ « المسند » الحديثُ ، وبـ « المسند إليه » المحدّث عنه ، يقول :

أجودها وأرضاها أن يكون المسند معناه الحديث والخبر ، والمسند إليه المحدّث عنه . وذلك على وجهين : فاعل وفعل واسم وخبر . فالفعل حديث عن الفاعل ، والخبر حديث عن الاسم . فالمسند هو الفعل وهو خبر الاسم ، والمسند إليه هو الفاعل وهو الاسم المخبر عنه . »

إن ما ذهب إليه السيرا في تأويل كلام سيبويه يعتمد تحليلا وظائفيا للجملة ، تحليلا يبرز التطابق الوظائفي بين الفاعل والاسم المبتدإ من ناحية ، وبين الفعل والخبر من ناحية أخرى . ونحن نجد عند النحاة المتأخرين استعداداً للوصول بالتحديد إلى حدوده القصوى ، الى حدود يكونون فيها سابقين الى فكرة أقرّتها الألسنية المعاصرة يقول ابن هشام الأنصاري في « مغنى اللبيب » :

« انقسام الجملة الى صغرى وكبرى »

---

(11) يقول سيبويه في : « باب المسند والمسند إليه » :
« وهما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك قولك : يذهب زيد ، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الاول بد من الآخر في الابتداء ... » انظر الكتاب . تحقيق عبد السلام محمد هارون الجزء الاول . ص ص 23 — 24 .

« الـكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحـو : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » و « زَيْدٌ أَبُوهُ قائِـمٌ » . والصغـرى هي المبنية على المبتدإ ، كالجملة المخبـر بهـا في المثـالين :

وقد تـكـون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين ، نحو : « زَيْدٌ أَبُوهُ غُلاَمُهُ مُنْطَلِقٌ » . فمجموع هذا الـكـلام جملـة كبـرى لا غيـر ، و « غلامه منطلق » صغرى لا غيـر ، لأنها خبر ، و « أبوه غلامه منطلق » كبرى باعتبار « غلامه منطلق » وصغرى باعتبار جـمـلـة الـكـلام » . (12)

والرسم البياني لما يقوله ابن هشام في تحليله للمثـال الذي أورده لا يختلف في شيء عـن البنيـة المشجّرة (structure tree) (13) عنـد المحـدثيـن .

نرمز بـ « ج » للجملـة ، وبـ « م » للمبتدإ ، وبـ « خ » للخبـر .

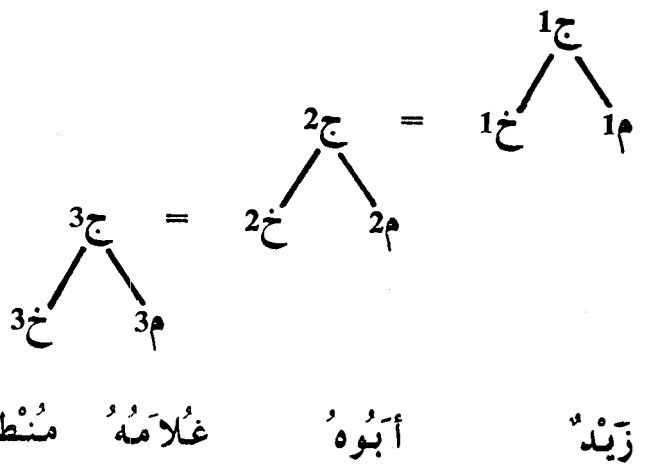

(12) انظر كتاب : « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » لابن هشام الأنصاري . تحقيق محي الدين عبد الحميد . الباب الثاني : « في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها » ج 2 . ص 380 .

(13) « البنيـة المشجرة » أو ما يسمى عادة في النظرية التوليدية بـ « المؤشر السياقي» (l'indicateur syntagnatique) والـذي يكـون لـه شكـل « رسم مشجر » un graphe arborescent

لقد وجد سيبويه نفسه (وهو الذي لم ينتبه قطّ ، بدليل الأمثلة التي يوردها ، إلى وجود صنف وظائفي هو « المسند إليه » (*5) يحلّل الجملة تحليلا شكلانيا صرفا . ويفرّع الجملة الفعلية عن الجملة الاسمية ، ملاحظا التوازي الكائن بين « الابتداء » (أو الاسم المبتدإ)

و « الفعل » من ناحية ، وبين « المبني على المبتدإ » (أو الخبر) و« الفاعل » من ناحية أخرى . والملاحظ أن هذا التوازي متأتٍّ عن مرتبة هذه العناصر في الجملة ، وناشيء خاصة عن الإعراب أو العمل : فالمبتدأ والفعل يَعْملان نفس العمل إذ يرفع كل منهما الاسم الذي يليه . وكلنا يعرف أن ثنائية النحو مترتبة عن هذا النهج الشكلاني .

أما النحاة الذين جاؤوا من بعد ، والذين رأينا كيف أبرز تحليلهم أوجه التوازي الحقيقية ، فلم يتجاوزوا قط ما جاء في كتاب سيبويه . ويجدر بنا هنا أن نشير الى أن التقسيم الثنائي لم تكن له انعكاسات سيئة في مستوى التطبيق .

إن غاية اللغة عند النحاة العرب هي الإفادة ، أي أن تنشيء حديثا عن شخص أو عن شيء ، أو بصفة أعمّ عن متحدّث عنه » . وتؤدّي اللغة وظيفها تلك بترتيب المفردات وتركيبها . أمّا الاعراب والأدوات فليست سوى وسائل تحدّد علاقات الكلمات بعضها ببعض .

إن تركيب جملة حقيقية (une phrase concrète) يتوقّف على أبنية عامّة ، على أبنية أمّهات (desmatrices) أو قل : على قوالب يمكن للمتكلم أن يحشوها بما يختاره [من وحدات معجمية ووحدات نحوية] . وليست هذه الأبنية التي تتفرع أو تتولّد

(*5) انظر دراسة الدكتورة أولريكة موزل عن « المصطلحات النحوية عند سيبويه » Ulrike MOSEL : « Die Syntaktishe terminologie bei Sibawayh » Dissertation. München 1975. P. 21.

عنهـا الجمـل الاسميـة والجمل الفعليـة ، سوى تجـريدات وأبنيـة عميقـة . ولا يمـكننـا ، بـدون هـذا الاعتبـار ، أن نفهـم تصـوّر النحـاة العـرب الجمـل الحقيقيـة على أنهـا فـروع لهـذه الأصـول .

وإذا نظرنا في أبنية الجملة الاسمية وأبنية الجملة الفعلية كما حدّدها النحاة ، لاحظنـا اختلافا في الترتيب بينهما : إذ يبدو أن بنية الجملة الاسمية (مبتدأ – خبر) تُعْنَى بالدور الوظائفـي للـدّالآت (les signifiants) في الجملـة ، في حين تعنى بنيـة الجملة الفعلية (فعل – فاعل – مفعول به) بدور المدلولات في الواقـع . وما هذا الاختلاف إلا اختلاف ظاهري ، ذلك أنّ بنية الجملة الاسمية تُعْنَى كذلك بدور مدلول المبتدإ في الـواقـع ويحمل الخبر حـكما على هـذا المـدلـول .

ليست هذه الأبنية العميقة إذًا أبنيةً وظائفيةً وإنما هـي أبنيـة منطقية دلالية . وتوافق هـذه الأبنيةَ الأبنيـةُ النحويـةُ الأوّليـةُ (الأصول) ، وهـي تراكيب نحوية محدّدة . ولا يمكننا أن نـرى في أبنيـة مستوى الأصول صيغا لفظيـة ، أو صيـغ الأبنيـة السطحية . إنها توافـق على الأرجـح ما يسمّيه تشـومسكـي : (underlying final strings) (14) وتُفسّـر كـل جملـة ، بمـا فيها مـن عناصر مكوّنـة ، بأنها فـرع لأصل . والقيـاس هـو الذي يمـدّنا بالدليـل الذي يثبت أن هذا الفـرع أو ذاك متـولّـد عن هذا الأصل أو ذاك . يقول الانباري في كتابه : « لُمَعُ الأدلّة » متحدّثا عن القياس :

---

(14) وحدات الأساس النهائية (les suites terminales sous-jacentes) وهي وحدات لا تقبل دخول قـواعـد سياقيـة أخـرى عليهـا ، وانمـا تعتبـر بصيغتهـا تلك النهـائيـة مـادة تسلط عليهـا العمليـات التحـويليـة من بعـد . إنها أبنيـة تـكـون معهـا الجمـل جملا تجـريديـة من نـوع :

× آل + كلب – علامة الرفع + الماضي – ن . و . م .× التي تعطي بعد التحويلات جملة : نـام الكـلـب أو × ال + كلب – علامة الرفع + صيغة اسم الفاعل – ن. و.م.× التي تعطينا في النهـايـة : الكـلـب نـائـم .

« وهو في عُرْف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : « هو حمل فرع على أصل بعلّة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع » وقيل : « هو الحاق الفرع بالأصل بجامع » ، وقيل : « هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع » » (15) .

نقول إذا : إن القياس ليس إلا عمليات النحو التوليدي معكوسة . ويمكننا ، بفضل القياس ، أن نعيد تركيب بنية الجملة وأن نحوّل بنية ما إلى بنية أخرى جديدة .

وسنورد فيما يلي مثالا موضّحا : إنه تحويل جملة المبني للمعلوم إلى جملة مبنية للمجهول . ويؤكد تشومسكي أن النحو التحويلي أكثر نجاعة من النحو الذي يكتفي بوصف أبنية الجمل (phrase structure grammar) (16) .

إن نحوا من هذا النوع الأخير ، قائما على أبنية الجمل ، يجعل وصف أصل الجملة المبنية للمجهول مثلا معقّدًا الى حد كبير ، إن لم نقل مستحيلا ، إذ ينبغي ضبط عدد من الشروط ، بعضها يخص الفعل (ينبغي أن يكون متعدّيا) ، وبعضها يهمّ الاسم (وذلك حتى تكون جملة من نوع : la pomme est mangée par Jean جملة مقبولة ،

---

(15) أنظر : « لمع الأدلة في أصول النحو » لأبي البركات كمال الدين الأنباري . الفصل العاشر : « في القياس » صص 42 – 43 – 44 خاصة . تحقيق الدكتور عطية عامر . طبع المطبعة الكاثوليكية بيروت . تموز (يوليو) 1963 .

(16) يعرف عند الألسنيين بـ : grammaire PS et grammaire à structure de phrase وهو ما سمي في الترجمة الفرنسية بكتاب تشومسكي (structures syntaxiques) بالنموذج السياقي le modèle syntagmatique : وهو وصف للغة يقف في مستوى القواعد السياقية les règles syntagmatiques ، إلا أنه لا يبرز القرابة الكائنة بين أنواع عديدة من الجمل : مثلا جملة المبني للمعلوم وجملة المبني للمجهول ، ولقد تعرض تشومسكي لهذا النموذج بالنقد في فصلين من كتابه المذكور :
– الفصل الرابع : « البنية السياقية » la structure syntagmatique صص 29–37 .
– والفصل الخامس : «حدود النموذج السياقي» les limites du modèle syntagmatique صص 38 – 54 .

بينما تكون جملة من نوع Jean est mangé par la pomme جملة لا نحوية) .

كل تلك الشروط لا لزوم لها في نحو تحويلي ، حيث تكون جملة المبني للمجهول متولّدة عن جملة المبني للمعلوم . ويورد تشومسكي لإجراء هذه العملية التحويلية ، القاعدة الاتية (القاعدة الرابعة والثلاثون) (17) :

If S1 is a grammatical sentence of the form : NP1 — Aux — V — NP2, then the corresponding string of the form : NP2 + Aux be + en — V — by + NP1 is also a grammatical sentence. For example, if « John — C — admire — Sincerity » is a sentence, then « Sincerity — C + beten — admire — by + John » (which by (29) and (19) becomes : Sincerity is admired by John) is also a sentence » (* 6).

نفس العملية يمكن التعبير عنها باللغة الفرنسية مثلا ، فنعوّض الرموز :

be بما يقابلها في الفرنسية : être

en (رمز اسم المفعول) بـ : é

by بما يقابلها في نفس اللغة : par

ونقول : إذا كانت جملة ما بنيتها : (NP1 — Aux — V — NP2)

جملة نحوية ، فإن الجملة التي بنيتها :

(NP2 — Aux + être + é — V — par + NP1)

---

(17) « Structures syntagmatiques » Coll. l'ordre philosophique. éd. du Seuil 1969. P. 49.

(*6) معنى الرموز الاصطلاحية التي يستعملها تشومسكي :

NP : Noun Phrase = Complexe nominal

(Substantif + article + épithète) وحدة اسمية (اسم + أداة تعريف + نعت)

Aux : Auxiliar صيغة الفعل

(إن هذا الرمز يعني عند تشومسكي مجموع العلامات الدالة على الزمن وعلى صيغة الفعل . انظر هذا المثال : Zayd — indicatif imparfait — frapper — 'Amr

هذه الوحدات النهائية تأتي بعد : Zayd — Aux — frapper — 'Amr

V = Verb = Verbe الفعل

— be = to be = l'auxiliaire to be الفعل المساعد في الانكليزية

— en = Past participle = participe passé اسم المفعول

— C = Congruence = accord المطابقة

تكون هي الأخرى جملة نحوية (وينبغي ان ألجأ الى جهابذة النحو العربي ، عند تقديم المثال ، لأنهم لا يلزمونني بأداة التعريف) وأقول : ذا كانت الجملة (Zayd — C — frapper — Amr) (والتي تصبح بعد تطبيق قواعد شومسكي (Zayd frappe Amr) جملة نحوية ، فإن الجملة الموافقة لها < Amr — C + être + é — frapper — par + Zayd > Zayd +(والتي تصبح بعد تطبيق قواعد تشومسكي'Amr est frappé par Zayd تكون هي الأخرى جملة نحوية .

ويرى تشومسكي وهو محق في ذلك ، أن في هذه القاعدة تبسيطا للنحو له أهميته ، إذ أنها تجعل كل ما يتصل بالبناء للمجهول (18) نتيجة الية لهذه القاعدة (أعني القاعدة الرابعة والثلاثين) .

إن النحاة العرب قد سبقوا إلى هذه الفكرة فاعتبروا البناء للمجهول فرعا عن البناء للمعلوم ، وردّوا التركيبين الى نفس البنية العميقة :

الفعل — الفاعل — المفعول	الفعل — الفاعل — المفعول
ضَرَبَ — زَيْدٌ — عَمْرًا	ضُرِبَ — ؟ — عَمْرٌو

فالمبني للمجهول فرع ، لأن الأصل عندهم أن يُسْنَدَ الفعلُ إلى الفاعل . وتقع عملية التحويل حسب شروط ثلاثة (أذكر هنا حاشية ابن يعيش في شرحه لكتاب « المفصّل » إذ يقول :)

...« فلا بدّ فيه من عمل ثلاثة أشياء : حذف الفاعل ، وإقامة المفعول مقامه ، وتغيير الفعل إلى صيغة فُعِلَ . » (19)

---

(18) أي صياغته بالالتجاء إلى فعل مساعد واسم مفعول ، والمطابقة ، وكون المبني للمجهول لا يمكن أن يصاغ من غير الافعال المتعدية ، وأننا لا نجده إلا قبل (par + NP) by + NP لا قبل الوحدة الاسمية NP ، وتبديل رتبة الوحدتين الاسميتين NP1 و NP2

(19) انظر شرح المفصل لابن يعيش . ج 7 . ص 69 .

ومن اليسير استنتاج قواعد التحويل انطلاقا من المراحل الثلاثة التي ضبطها ابن يعيش :

فالأولى : بيان الشروط التي بدونها لا يوجد المبنيّ للمجهول .

والثانية : رفع المفعول (الذي كان منصوبا في جملة المبني للمعلوم) وبناء الفعل عليه والثالثة تعويض سلسلة وحدات المبني للمعلوم بسلسلة وحدات المبني للمجهول .

ولا ضرورة لإدراج بعض القيود أو الشروط الإضافية ؛ فاعتبار صيغة المبني للمجهول فرعا لصيغة المبني للمعلوم (المشتملة على مفعول به) يضمن بصورة الية توفّر صفة التعدية في الفعل .

أمّا ما يعبّر عنه في صيغ الأبنية بالرّمزيْنِ (C—V) ، وهو يعني الفصل بين صيغة الفعل (la forme du verbe) ومادّته (la substance du verbe) ، فنحن نجده في الفصل الأول من الكتاب حيث يعرّف سيبويه الفعل بقوله :

« وأمّا الفعل فأمثلة أُخِذَت من لفظ أحداث الأسماء وبُنِيَتْ لما مضى ولما يكون ولم يقع وماهو كائن لم ينقطع ... فهذه (هي) الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء » . (20)

أي أنه يميّز بين الصيغ (أمثلة) والمادّه (أحداث) في الفعل ، ويشير الى أن القيمة الدلالية للأمثلة في أن تكون « دليلة » على الأزمنة . يقول في موضع اخر :

« والأمثلة دليلة على مامضى وما لم يمض من المحدَّث به عن الأسماء وهو الذّهَابُ والجُلُوسُ والضَّرْبُ » (21)

---

(20) انظر الكتاب لسيبويه . ج 1 . ص 12 (هذا باب علم ما الكلم من العربية) .

(21) نفس المرجع السابق . ج 1 . ص 34 (باب الفاعل الذي لم يتعده فعله الى مفعول) .

أما قيمة الأحداث فهي في تسمية الحدوث أو الصيرورة أو الكينونة مما تدل عليه الأسماء ، وإنما يستعمل المصدر تسمية كل ذلك ، ولا شيء سواه .

إن الحاح سيبويه على هذا التمييز يؤكد أهميته في نظامه النظري يقول :

« وليست الأمثلة بالأحداث ولا ما يكون منه الأحداث وهي الأسماء » (21)

وبادراج هذا التمييز ضمن القاعدة التي تضبط بنية الجملة الفعلية نحصل على ما يلي :

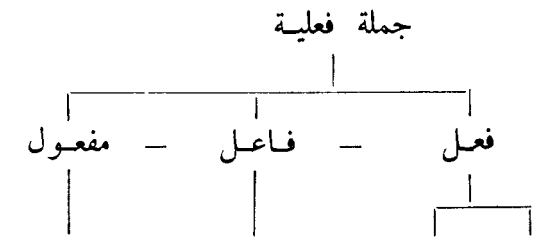

أمثلة + أحداث — اسم الفاعل — اسم المفعول

V + C — NP1 — NP2

مثال الضرب — زيد — عمرو

ضَرَبَ — زَيْدٌ — عَمْرًا صيغة المبني للمعلوم

ضُرِبَ — ϕ (22) — عَمْرٌو صيغة المبني للمجهول

ونحن نجد كذلك مثالين للتحليل اللغوي في كتاب سيبويه ، حيث نجد تحليلا يستند إلى الأبنية التحتية (les structures sous-jacentes) . في سياق الحديث عن جملة : « حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » يقول :

(22) هذه العلامة يستعملها الألسنيون للدلالة على الشغور .

« وإنما افترقت « حَسِبْتُ » وأخواتُها والأفعال الأخرُ لأن « حَسِبْتُ وأخواتها إنما أدخلوها على مبتدإ لتجعل الحديث شكا أو علما » (23) .

إن أهمّ ما في الجملة عند سيبويه هو البنية المنطقية ، هو علاقة الملاحظة (مُنْطَلِقا) بشخص (زَيْد) . وما « حَسِبْتُ » إلا تعديل « ثانوي » . وتكون البنية العميقة لجملة « حَسِبْتُ » وأخواتها تبعا لذلك :

معدّل — مبتدأ — خبر

وليس أبدا : فعل — فاعل — مفعول أول — مفعول ثان .

ويقول سيبويه في سياق حديثه عن جملة : « زَيْدًا ضَرَبَتْهُ » :

« وإنما نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره ، كأنك قلت : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ إلا أنهم لا يُظْهِرُونَ هذا الفعل استغناءً بتفسيره ، والاسم هاهنا مبني على المضمر » . (24)

إنها بداية منهج التقدير الذي استخدمه النحاة من بعد لتعليل كل التراكيب ، التي بدت لهم « شاذّة » أو « غريبة » ، استخداما متعسّفا في بعض الأحيان ، وحاولوا ، استنادا إلى التقدير ، أن يجدوا حلا لكل مشكل من مشاكل اللغة .

وهذه في الختام مسألة أوجد لها النحاة العرب حَلاّ بالرجوع إلى الأبنية المقدّرة (أو التحتية) : إنها مسألة تقديم الضمير على الاسم الظاهر (الذي يعود عليه ذلك الضمير) (*7) .

---

(23) انظر الكتاب لسيبويه . ج 2 . ص 368 (هذا باب لا تجوز فيه علامة المضمر المخاطب) .

(24) نفس المرجع . ج 1 . ص 81 . (هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخر ، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم) .

(*7) وقعت مناقشة هذا المبدإ في كتاب « الجمل » للزجاجي في باب : « ما يجوز تقديمه من المضمر من الظاهر وما لايجوز » . صص 129 — 133 . (نشر ضمن الدراسات العربية الاسلامية . ط 2 مطبعة كلنكسيك . باريس 1957 . تحقيق وشرح ابن أبي شنب) . كذلك تعرض لنفس القضية أبو البركات الأنباري في كتابه : « الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والمكفوفيين » ط 4 . القاهرة . فبراير 1961 . المسألة التاسعة بعنوان : « القول في تقديم الخبر على المبتدإ) . ج 1 . صص 65 — 70 .

لقد لاحظ النحاة أن اللغة تجيز التراكيب التي من نوع :

1 – ضَرَبَ زَيْدٌ غُلاَمَهُ

2 – ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ .

3 – غُلاَمَهُ ضَرَبَ زَيْدٌ .

في حين لا تجيز التراكيب التي من نوع :

4 – ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْدًا .

5 – غُلاَمُهُ ضَرَبَ زَيْدًا .

أما التركيب : 6 – ضَرَبَ زَيْدًا غُلاَمُهُ فتركيب مستعمل .

يعود الضمير (هُ) في كل هذه الأمثلة على (زَيْد) : ففي الأمثلة (2 و 3 و 4) ورد الضمير قبل الاسم الذي يعود عليه ، إلا أن التركيبين (2 و 3 فقط) يعتبران صحيحين نحويّا . والمشكل الناجم عن ذلك وقع حلّه بالرجوع إلى مستوى التقدير : إن حكم الفاعل في هذا المستوى (مستوى البنية العميقة) أن يكون سابقا للمفعول ، وحكم الظاهر في التقدير أن يسبق المضمر .

أما بخصوص المثال السادس ، وهو مثال اصطنعه النحاة ، فنحن نجد الأنباري ينظر في الايه 124 من سورة البقرة : « وإذْ ابْتَلَى ابْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ » (*7) . ويقول النحاة بشأن هذه الجملة ، إنه رغم أن حكم الفاعل أن يكون سابقا للمفعول تقديرًا ، فنحن لا نعتبر المضمر في (ربّه) سابقا للظاهر ، لأن الظاهر (ابراهيم – زيدا) سبق المضمر لفظا . وأنا لا أعتقد شخصيا أن الحل الحقيقي في القول بالتقديم لفظا والتأخير

(*7)

تقديرا ، ولكن ينبغي أن أقبل تفسير النحاة العرب المناسب لنظريتهم اللغوية وللمقدّمات (التي أقاموا عليها) نظامهم النحوي .

صحيح أن تعليلات وتفسيرات من هذا النوع قائمة على التقدير ، تبدو لنا في الكثير من الأحيان وكأنها ألعاب بهلوانية ، إلا أن هذا الانطباع ينبغي ألا ينسينا أن اللغة عند النحوي العربي تبقى دائما ظاهرة ثنائية ذات مستويين ، وأن مستوى الأبنية المقدّرة والأبنية المنطقية أهمّ من مستوى اللفظ ومستوى الأبنية الناقصة والمحوّلة [عن أصولها] ، وأن منهجه في ترتيب الظواهر والأحداث اللغوية ، ووضعها في نظام ، يعتبر مجهودا للعقل البشري جديرا بالاعجاب .

وأملي كبير في أن مستعربي أوروبا وأمريكا واجدون ، بفضل بفضل التدرّب الذهني والتكوين النظري الذي يمكن للألسنية الهيكلية أن توفّره لهم ، مدخلا جديدا لنحو العرب بعد أن كانوا تجاهلوا قيمته الفكرية وأملي كبير أيضا في أن العلماء العرب سيبادرون بالتدليل على أن الأفكار التي خرجت من البصرة جديرة فعلا بأن تذكر في كل موسوعة تؤرخ للفكر اللغوي . (*8)

(*8) إن الغاية من دراسة حديثة ومتعمقة [لآراء] النحاة العرب ستكون متميزة عن الغاية التي كانت للدراسات التي قام بها مستعربو القرن التاسع عشر . ذلك أن المستعربين لن يدرسوا آثار هؤلاء النحاة لتعميق معرفتهم باللغة العربية ، لأن تحقيق مثل هذه الغاية إنما يكون بالاعتماد على مؤلفات تستند إلى متن كامل (un corpus complet) للغة العربية .

وكثيرا ما يبلغ مسامعنا ذلك الاعتراض الصادر عن المتخصصين في الأسلوبية العربية والقائل بأن المتن الذي اعتمده النحاة العرب متن محدود جدا واعتباطي للغاية ، وأن أمثلتهم وشواهدهم كانت في الغالب مصطنعة : إن مثل هذا الاعتراض له ما يبرره . وعلينا إذا أن ندرس الآثار النحوية باعتبارها وثائق لغوية أو فلسفية تشهد بالمجهود الذي بذله الانسان سعيا وراء إدراك [كيفية] دوران ألسن أدواته على الألسن [ونعني اللغة] .